



البُهْتُ والإدْهَاشُ في «تَضْيِيعِ الشُّنْكَاشِ»^(١) مَنْ الْمَسْؤُولُ عَمَّا تَعَرَّضَ لَهُ طَارِقُ أَبُو طَهٍ مِنْ إِهَانَةٍ وَتَمْيِيزٍ؟

في الثالث من أيار ٢٠٢٠، تعرّض الشابُّ الفلسطينيُّ طارقُ أبو طَهٍ، المقيمُ في لبنان، والحائزُ على وثيقة سفر صادرة عن السلطات اللبنانية، خلال محاولته استقلال طائرة إجلاءٍ مُتَوَجِّهَةٍ من مطار دبي إلى مطار بيروت، لموقف تَمْيِيزِيٍّ صَرِيحٍ تَرَجَّمَ عنه لفظيًّا نِسْبَةُ أَبُو طَهٍ، بِلِحَاظِ فِلَسْطِينِيَّتِهِ، إلى «الزُّعْران»، وفعليًّا بِإِسَاءَةِ مُعَامَلَةٍ موصوفةٍ، علاوةً على الحيلولة بينه وبين العودة إلى لبنان على متن تلك الرحلة – «بلد[ه]» لبنان، كما كتب في الشهادة العفوِيَّة التي نشرها على صفحته الفيسبوك...

إنَّ «المبادرة الوطنية لمناهضة التمييز والعنصرية» إذ تُحْيِي الشجاعة الأدبية لطارق أبو طَهٍ الذي نشر تفاصيل ما لَحِقَ به، وحال، بفضل ما نَشَرَهُ، دون أن تمرَّ هذه الواقعةُ مرور الكرام، وحال استطرادًا دون أن تُضَافَ إلى سجل الممارسات التمييزية المُجَهَّلَةِ لاستنكاف ضحاياها عن إظهارها،^(٢) ترى أنَّ الاقتصار

^(١) عبارة شائعة في العامية اللبنانية يُرادُ منها «خلط الحابل بالنابل»، قولًا أو فعلًا، عن عمد، بغية تمويه أمر ما أو التَّدْلِيس على أحد ما.

^(٢) في ٥ أيار نشر طارق أبو طَهٍ، أو اسْتُنْشِرَ لربِّما، على صفحته الفيسبوك تعقيبًا بالصوت والصورة على «النَّفْثَةِ» التي استنارت السجال. ومما جاء في هذا التعقيب: «بحب وجه تحية لكل اللي تفاعل معي ودعم البوست... وبحب وجه تحية لدولة الإمارات اللي تعاطفت معي وللسفارة الفلسطينية والدولة اللبنانية اللي تعاونت معي واستنكرت هيدا الشي إللي صار وعلى رأسها [مدير عام الأمن العام] اللواء عباس إبراهيم... [..] اللبناني أبدًا منو عنصري، وإذا طلع شخص عنصري ما بيعني إنو كل اللبنانية عنصريه أبدًا وبكل بلد في أشخاص عنصريه وأشخاص منو عنصريه فما فينا نجمل أو نعمم هيدا الشي. أوكي، أنا شخص حكاكي بطريقه مهينة وما حدا يقبلها بس ما بيعني إنو كل اللبنانيه عنصريه أبدًا وأنا بصراحة ما بتبني أي تعليق عنصري موجود أو انقال على الفيسبوك».



Tarek Abu Taha

May 3 at 7:27 PM

...

حبيبت خير شي صار معي اليوم و يا ريت توصل الفكرة للكل. انا شاب فلسطيني اسمي طارق رفيق ابو طه موليد لبنان و ببي خلق بلبنان و جدي اجاع لبنان عمرو ١٤ سنة و تجوز من لبنانية. درست و تعلمت الحمد لله اهلي دفعو علي دم قلين و حرمو حالن من كل شي كرمال اتعلم. خلصت هندسة و اشتغلت و بعمري ما فقت سياسة او حزب كافي خير شي. داقت الامور و طلعت علي دبي فقت هلي شغل مثل اي شخص و علفت بسبب كورونا. قدمت طلب انو ارجع لبنان (بلدي) و اجا اسمي علي الطائرة اليوم حجرت و جهزت حالي و وصلت عالمطار قطعت الامن و الجوازات و وصلت علي الطائرة و انا علي اجر من الجمر لشوف اهلي و مرتي و ابني و كل الناس و هني موعودين ارجع. وصلت عالمطيارة في شخصين من الامن العام اللبناني علي متن الطائرة اخذو الباسيور (الوثيقة اللبنانية الفلسطينية الصادرة من الجمهورية اللبنانية) بيتفاجق واحد بقول شو هيدا لي غير. قتلو انا فلسطيني لبناني قال يعني بيك و امك فلسطينية قتلو اي. قال وقاف ع جنب. وقتت ساعة و بخلال الساعة كل شوي حدا ياخذ الباسيور و يرجعو. سألت موظفة علي الطائرة الامن العام اللبناني "شو المشكلة معو وثيقة لبنانية يعني من لبنان" رد العنصر بالامن العام اللبناني "هيدي للزعرا". حسبت باهانة بعمري ما تعرضت لهيك موقف كل عمري محبوب و محترم و ما غلظت بحق حدا. رجعو حكرو معو قال انا ما بتحمل مسؤولية يطلع معنا عالمطيارة لك انو اراهبي يمكن. رجعت مضيفة قائلو حرام خلي الشاب يرتاح الو ساعة واقف. قال روح قعود عالكريسي اللي حد الباب. حثرت شو اعمل دقيقت لوادي عم خبرو القصة و شو بدي اعمل يمكن ما يسمحولي سافر. تناقني الشب يقول بكل استهزاء "ليك كمان بلش يدق تلفونات و الله الذي كلها ما بتطلعو عالمطيارة" و قالولي وقاف برا. وقتت ٣٠ دقيقة بالخيرة و الرطوبة و الشمس علي درج الطائرة و اخر شي قالولي فل ممنوع تطلعو عالمطيارة. جماعت الميديل ايست و الامن و الجوازات بدبي تعاونو كثير الحمد لله و خلوني ارجع فوت علي دبي. بس ما فهمت انا انو اذا فلسطيني يعني "ازعر"!!! كل الشكر للامن و الجوازات بدبي انو تساهلو و حسو بالظروف اللي انا فيها بس لو ما واقفو انو فوت ع دبي (مع العلم حقين كرمال انا ختمت الباسيور خروج) شو كان صار؟ بقعد بالمطار ليفتح مطار لبنان؟ مع العلم انو الامن العام اللبناني كان مفروض يحس بظروفي اكثر بحيث انو انا مقيم بلبنان و بوضع ما يسمح للعنصرية. ما فهمت العنصرية اللي عند الموظف من الامن العام اللبناني. كل اصحابي و احبابي ناطرين شوفن و يتوقفوني. ابني عمرو ٣ سنوات و نص ناطرن و عم يقول بابا جاي. هلا شو بظلو؟ بعرف انو يمكن ٩٩% تقريبا من اللبنانية متن هيك بس انا كرامتي انهانت و بكييت حرقة مش لانو ما رجعت (عسى ان نكرهو شي و هو خير لكم) بس ليه بدي حس حالي هلقد زغير بعيون بعض البشر او يحكم علي من جنسيتي.

7.9K

2.6K Comments 2.1K Shares

على إدانة ما جرى – وإن كانَ أضعف الإيمانِ ممَّا ينبغي القيام به – لا يكفي، وأنَّ الشرطَ المشروطَ لئلا تتكرر هذه الواقعة، وما يقع تحت حكمها، هو في بيان المسؤولية الفردية والمؤسسية عنها، وفي اتخاذ ما يلزم من إجراءات ومن تدابير بناء على بيان المسؤولية هذا.

ليس من صلاحيتنا، نَعَمْ، ولا يُوسَعِنَا – ولا من صلاحية نظيرتنا من مبادراتٍ وهيئاتٍ أهلية ومدنية – أن تُنفذَ الشرطَ المشروطَ ذاك، غير أنَّ المطالبةَ بإنفاذه، واللَّجاجةَ في الطلب، حيلتُنا والوسيلة. ويزيدنا يقينًا بوجاهة اللجاجة في الطلب أنَّ مراجعة الأدبيات ذات الصلة، والصادرة عن مرجعيات رسمية تؤكد بما لا يقبل الشك تضافر النية على «تضييع الشُّنكاش»، وعلى تجهيل المسؤولية عمَّا تعرَّضَ له طارق أبو طه مِنْ إهانةٍ وتَمييز وما يمكن أن يتعرض له آخرون...

فمن يُطالع رسالة «الواتس آب» المُدَيِّلة بتوقيع سفارة لبنان لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي سبقت رحلة ٣ أيَّار، يقرأ بالحرف الواحد أن «عدم السماح بالعودة إلى لبنان على متن طائرات الإغلاء للأشخاص من التابعة الفلسطينية اللاجئة إلى لبنان والخدم» إنما يأتي «إحافًا بتعميم المديرية العامة للأمن العام اللبناني الصادر في ١ أيار ٢٠٢٠»، وليس بناءً على أي تعديل طرأ على قرار مجلس الوزراء المتعلق بعمليات الإغلاء والإعادة والذي

لحظ في عداد المرشحين للإجلاء والإعادة الأشخاص الحائزين على إقامة صالحة في لبنان.^(٣)

أما من يُطالع البيان الذي نشرته في يوم الواقعة «لجنة الحوار اللبناني/اللسطيني»^(٤) فيقرأ فيه أنها «تقوم بإجراء الاتصالات اللازمة على أعلى المستويات لتعديل القرار الصادر عن "اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث والأزمات"^(٥) بمنع المقيمين الفلسطينيين المغتربين من العودة إلى لبنان ممن يحملون وثائق سفر صادرة عن السلطات اللبنانية المختصة»، ويقرأ فيه أيضًا «أن هذا الإجراء التمييزي الذي برز خلال الدفعة الثانية من طائرات العودة يتناقض مع ما سبق في عملية الإجلاء الأولى». وإنَّ يَتَفَقَّدِ الْمُطَالِعُ الْبَيَانَاتِ الصَّادِرَةَ عَنْ «اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث والأزمات»، لا يجد فيها أدنى إشارة إلى «منع المقيمين الفلسطينيين المغتربين من العودة إلى لبنان ممن يحملون وثائق سفر صادرة عن السلطات اللبنانية المختصة»! علمًا، وهو الأهم، أنَّ «وحدة إدارة مخاطر الكوارث» هي واحدة من تسع هيئات رسمية تتألف منها «لجنة متابعة التدابير والإجراءات الوقائية لفيروس كورونا»...^(٦)

في اليوم التالي على الواقعة، ومع تحولها إلى قضية رأي عام، نشرت المديرية العامة للأمن العام على حسابها على فيسبوك بيانًا جاء فيه «تداول بعض مواقع التواصل الاجتماعي معلومات عن عدم سماح ضابط من المديرية العامة للأمن العام لشخص فلسطيني لاجئ في لبنان بالعودة على متن الطائرة التي أعادت اللبنانيين يوم أمس من مطار دبي. يهّم المديرية العامة للأمن العام أن توضح أنها تعمل وفقًا لقرار مجلس الوزراء القاضي بعودة اللبنانيين حصرًا في هذه المرحلة، على أن يُصار إلى عودة غير اللبنانيين الذين يحق لهم الدخول إلى لبنان في مراحل لاحقة». وإنَّ يَعدُّ الْمُطَالِعُ إِلَى قَرَارَاتِ مَجْلِسِ الْوَزَرَاءِ — أَقْلَهُ الْمَنْشُورِ

^(٣) «هل تخطى الأمن العام آلية العمل الوزارية لعودة المُقيمين؟»، الأخبار، ٤ أيار ٢٠٢٠.

^(٤) اطلب/اطلبي النص الكامل للبيان الصادر عن لجنة الحوار اللبناني/اللسطيني على موقعها: www.lpd.gov.lb

^(٥) كان تشكيل «اللجنة الوطنية العليا لإدارة الكوارث والأزمات» بناء على قرار مجلس الوزراء الرقم ٤١/٢٠١٣ الصادر في ١٨ شباط ٢٠١٣، وينص على تشكيل لجنة لتنسيق ومواجهة الكوارث والأزمات الوطنية على أنواعها، يرأسها الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع.

^(٦) انظر/انظري قرار رئيس مجلس الوزراء ٢٠٢٠/٩ الصادر في ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٠.



منها! – لا يجد فيها سَنَدًا للتَّعميم الصادر عن المديرية المذكورة، علمًا أن التَّعميم المذكور لا يكتفي بالتَّمييز بحق الفلسطينيين بل يذهب إلى اعتبار «الخدم» شيئاً من قبيل «الجنسيّة» القائمة بنفسها، وكأنه لا يصلح لـ«لبناني» أن يعمل في خدمة لبناني آخر!

لم ينته الأمر عند هذا الحد؛ فبفضل انتشار «الفضيحة»، كبقعة زيت، على وسائل التواصل الاجتماعي، بادر عدد من وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب إلى متابعتها، ما زاد من إحراج السلطات اللبنانية...

ومن تخبطها في إدارة تداعيات قرار بات، وسط تقاذف المسؤولية عنه، في حكم القرار اللقيط الذي لا فراش يُنسَبُ إليه ولا أب يتبنّاه ولا أم...

كذلك، وفي سبيل مزيد من التمويه على ما كان،



ضَمَّنَ البيانُ الصادرُ عن اجتماع «مجلس الدفاع الأعلى» المنعقد في ٥ أيار فقرة تشير إلى أنه: «بعد أن عرض المدير العام للأمن العام مسألة عودة اللبنانيين من الخارج، تم التأكيد على اقتصار العودة على معيار الأفضلية والأولوية للبنانيين حصراً»^(٧). بلا شك، لا بد من كثيرٍ من السذاجة لئلا يتوقف المطالع عند التباس عبارة «تم التأكيد» حمالة الوجوه: فهل هو تأكيدٌ على قرار سابق لم يشأ أصحابه مطالعة الجمهور به، أم هو تأكيدٌ أمر ما يفترضه أصحاب البيان تحصيل حاصلٍ لا يحتاج إلى بيان؟

(٧) انظر/انظري بيان المجلس الأعلى للدفاع بتاريخ 5 أيار 2020

وليت الأمر وقف هنا... ففي ١١ أيار أصدرت شركة طيران الشرق الأوسط البيان الآتي نصه: «عطفًا على البيان الصادر عن طيران الشرق الأوسط [...] بتاريخ ١٠ أيار ٢٠٢٠،^(٨) واستنادًا إلى التوضيحات الواردة من المديرية العامة للأمن العام،^(٩)

تفيد الشركة أنه في حال توافر أماكن شاغرة على متن طائراتها، يُسمح للمسافر الفلسطيني الذي يحمل "وثيقة سفر لاجئ فلسطيني

صادرة عن السلطات اللبنانية" القدوم إلى لبنان على متن رحلات الإجلاء...». وهكذا، إذًا، أعاد بيان الشركة القرار، والمسؤولية عنه، إلى المربع الأول تاركًا السؤال عمّن يملك فتح أبواب لبنان وغلقها معلقًا بلا جواب شاف!^(١٠)

إنَّ «المبادرة الوطنية لمناهضة التمييز والعنصرية» إذ تتوقف بهذا الإسهاب عند «قضية طارق أبو طه»، وإذ يعينها في المحل الأول أن تدين ما تعرّض له من موقف تمييزي، فهي تعتبر أن إدارة المؤسسات الرسمية اللبنانية، المدنية منها والأمنية، لهذه القضية/الفضيحة – جزء لا يتجزأ منها بوصفها واقعة تمييز موصوفة، وبوصفها شاهدًا إضافيًا على «فشل» السلطات اللبنانية في القيام بما يفترض أنه واجباتها.

عليه، لن تَبَيَّ «المبادرة الوطنية لمناهضة التمييز والعنصرية» تُعيد وتُكرّر بأن المحاسبة على الارتكابات المَعْدُوْدَة في الصَّغائر لا تتدنى شأنًا عن المحاسبة على الكبائر، ولن تنفك عن المناداة في البرية اللبنانية أنه طالما استعلت ثقافة التعمية عن المسؤوليات، فلا غرو من توقع المزيد من الأمر نفسه: المزيد من التمييز والعنصرية، والمزيد من تضييع الشنكاش!

^(٨) تضمن هذا البيان «جدول رحلاتها المعدل للمرحلة الثالثة من عملية الإجلاء الممتدة بين ١٤ و ٢٤ أيار ٢٠٢٠».

^(٩) فضلًا عن غرابة مصطلح «التوضيحات»، حيث إنَّ لغة التخاطب بين الإدارات والمؤسسات الرسمية لا تعهد شيئًا من هذا القبيل، فلا أثر لهذه «التوضيحات» في المصادر المفتوحة التي أتيح لنا مراجعتها.

^(١٠) يستوقف، في ما يستوقف في متابعة الإعلام لهذه القضية، المقال الذي نشرته الأخبار في ١٣ أيار ٢٠٢٠ والذي يشي بما يشبه الاعتذار عما كانت قد نشرته في المقال المحال إليه في الهامش رقم ٣. فبعد أن كانت قد أوحى في ذلك المقال، عنوانًا ومنتًا، بأن «الأمن العام تخطى آلية العمل الوزارية لعودة المُقيمين»، جاء مقالها الأخير ليبرئ الأمن العام من هذه «التهمة» بأن ألقى التبعة على «مجلس الدفاع الأعلى». كائنًا ما يكن، لا يُضيف هذا المُستَمْسِكُ الإعلاميُّ الواقعة إلا التباسًا وإشكالًا.